الأمم المتحدة

A/63/L.61

الجمعية العامة

Distr.: Limited
17 December 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٥٧ (ب) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

أنتيغوا وبربودا*: مشروع قرار

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[(١)] وإلى قراراتها ٥٣/٩٢ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢٣٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٥/٢١٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٣٧ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٩٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٣٣٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٥٨/٢٣٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٥٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٢٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢٣٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/٢٧٥ المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وإلى قراريها ٦٢/١٩٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/56/45).

181208 181208 08-65817 (A)

٢٠٠٧ بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا و ٢١٣/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي،

وإذ تشير أيضا، في هذا السياق، إلى قرارات مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بشأن السلام والأمن في أفريقيا و ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن المرأة والسلام والأمن و ١٣٦٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ بشأن دور المجلس في منع نشوب الصراعات المسلحة و ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بشأن الأطفال والصراع المسلح و ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن تعزيز فعالية دور المجلس في منع نشوب الصراعات، لا سيما في أفريقيا، و ١٦٣١ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢] الذي أكد فيه قادة العالم من جديد التزامهم بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تؤكد من جديد ''الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية'' الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٣]،

وإذ تسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر،

وإذ تؤكد أن المسؤولية عن السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات وعلى تسوية الصراعات بالوسائل السلمية، تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان الأفريقية، بينما تسلم بالحاجة إلى دعم المجتمع الدولي،

وإذ تسلم بوجه خاص بأهمية تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية على معالجة أسباب الصراع في أفريقيا،

وإذ تلاحظ أنه بالرغم من الاتجاهات الإيجابية والتقدم المحرز في إحلال سلام دائم في أفريقيا، فإن الأوضاع اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة لم تتهيأ بعد في جميع أنحاء القارة،

---

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) القرار ١/٦٣.

وأنه توجد نتيجة لذلك حاجة ملحة إلى تنمية القدرات البشرية والمؤسسية في أفريقيا، وبوجه خاص في البلدان الخارجة من الصراع،

وإذ تلاحظ أيضا أنه يمكن لمنع نشوب الصراعات وتوطيد السلام الاستفادة من الجهود المنسقة والمطردة والمتكاملة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة تعزيز التلاحم بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن،

١ - **تحيط علما** بالتقرير المرحلي للأمين العام[٤] عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[٥]، وترحب بما حدث مؤخرا من تطورات مؤسسية لمعالجة هذه الأسباب وبالجهود الأخرى التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الأفريقية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات وفي صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام؛

٢ - **ترحب** بالتقدم المحرز، ولا سيما التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع في عدد من البلدان الأفريقية، وتدعو إلى بذل جهود مكثفة واتباع نهج منسق بين الحكومات الوطنية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة وشركائها بغية تحقيق مزيد من التقدم صوب الهدف المتمثل في جعل أفريقيا منطقة خالية من الصراعات؛

٣ - **ترحب أيضا** بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من أجل تعزيز قدرتها في مجال حفظ السلام ومن أجل اضطلاعها بدور قيادي في عمليات حفظ السلام في القارة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة، من خلال مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والجهود المتواصلة من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر على نطاق القارة وتطوير القدرة على الاستجابة، كإنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية، وتعزيز قدرات الوساطة من خلال جملة أمور منها فريق الحكماء؛

---

(٤) A/63/212.

(٥) A/52/871-S/1998/318.

٤ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تدعم آليات وعمليات توطيد السلام، بما فيها فريق الحكماء، وإطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع، ونظام الإنذار المبكر، وتشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية؛

٥ - **تطلب أيضا** إلى الدول الأعضاء أن تدعم هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها لجنة بناء السلام، وأن تقدم المساعدة إلى البلدان الخارجة من الصراع، بناء على طلبها، لدى سعيها إلى تحقيق انتقال سلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية؛

٦ - **تؤكد** أهمية تهيئة بيئة مؤاتية للمصالحة الوطنية والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الخارجة من الصراع؛

٧ - **تدعو** الأمم المتحدة والجهات المانحة إلى زيادة الجهود الرامية إلى دعم الجهود المتواصلة على الصعيد الإقليمي من أجل بناء القدرة الأفريقية على الوساطة والتفاوض؛

٨ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تدعم الاتحاد الأفريقي فيما يبذله من جهد لإدماج التدريب في مجال القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة والطفل، إدماجا فعالا في التدريب الموجه للأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للوحدات الاحتياطية الوطنية على المستويين التشغيلي والتكتيكي على نحو ما تنص عليه المادة ١٣ من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي[٦]؛

٩ - **تسلم** بأن الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي لمنع نشوب الصراعات وتوطيد السلام في أفريقيا ينبغي أن توجه نحو تحقيق تنمية مستدامة فيها وبناء القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان والمنظمات الأفريقية، وبخاصة في المجالات ذات الأولوية المحددة على الصعيد القاري؛

١٠ - **تشير** إلى توقيع الإعلان بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦[٧] وإلى الجهود المتواصلة المبذولة في هذا الصدد، وتؤكد أهمية تنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، مع التركيز على السلام والأمن بشكل أساسي، وبخاصة بدء تشغيل القوة الاحتياطية التابعة للاتحاد الأفريقي، وتحث جميع أصحاب المصلحة على تقديم الدعم لتنفيذ برنامج بناء القدرات العشري للاتحاد

(٦) متاح على الموقع www.africa-union.org.

(٧) A/61/630، المرفق.

الأفريقي بشكل كامل، وتطلب إلى الأمين العام أن يضمن تقريره السنوي المقبل عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره لعام ١٩٩٨[٥] سردا مفصلا عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

١١ - **تؤكد** الأهمية البالغة لاتباع نهج إقليمي في منع نشوب الصراعات، وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل العابرة للحدود مثل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومنع استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بالسلع المرتفعة القيمة بشكل غير مشروع، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وتشدد في هذا الصدد على الدور الأساسي للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في التصدي لهذه المسائل؛

١٢ - تلاحظ مع القلق أن العنف ضد المرأة والطفل يتزايد في كل مكان، وتدعو الدول الأعضاء إلى إيلاء اعتبار ذي أولوية للتقيد الشامل الصارم بالمعايير الدولية المتعلقة بالعنف ضد المرأة والطفل؛

١٣ - **تدعو** إلى تعزيز دور المرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع تماشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛

١٤ - **تدعو** إلى الحفاظ على مبدأ حماية اللاجئين وإيجاد حل لمحنة اللاجئين، بما في ذلك من خلال دعم الجهود التي ترمي إلى معالجة أسباب تنقل اللاجئين وكفالة عودة آمنة ومستدامة لهؤلاء السكان؛

١٥ - **ترحب** بالمبادرات التي تقودها أفريقيا لتعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتشجع المزيد من البلدان الأفريقية على الانضمام إلى هذه العملية، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تساعد الدول الأعضاء الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون وإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

١٦ - **تحيط علما** باستنتاجات اجتماع فريق الخبراء بشأن ”تعزيز الشراكات دعما لتنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران“ المعقود في إثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧[٨]، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بأن تأخذ هذه الشراكات في الحسبان لدى تقديمها الدعم للحكم الرشيد في أفريقيا؛

١٧ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، أن تساعد البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع في جهودها الرامية إلى بناء قدرات الحكم الوطنية،

(٨) متاح على الموقع www.un.org/osaa/reports.htm.

بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتوفير مقومات العودة الآمنة للمشردين داخليا وللاجئين، والشروع في الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل، ولا سيما للشباب والنساء، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وتدعو الدول الأعضاء إلى القيام بذلك؛

١٨ - **تؤكد** أهمية التصدي بشكل فعال للتحديات التي لا تزال تعيق تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في القارة، ومن بينها أزمتا الغذاء والوقود والأزمة المالية، وزيادة انتشار الأمراض المعدية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وآثار الاحترار العالمي وتغير المناخ، والمعدلات الشديدة الارتفاع لبطالة الشباب، والاتجار بالبشر، وحالات التشريد الشامل للسكان، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وظهور الشبكات الإرهابية، وازدياد أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، وفي هذا الصدد، تشجيع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على مساعدة البلدان الأفريقية على التصدي لهذه التحديات بفعالية؛

١٩ - **تدعو** منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، إلى الوفاء سريعا بالتزاماتها وكفالة التنفيذ الكامل العاجل للأحكام الواردة في ''الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية'' الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية، المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٣]؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن الاستعراض الاستراتيجي للتحديات الجديدة والمستجدة والعقبات المستحكمة التي تحول دون التوصل إلى سلام دائم وتنمية مستدامة في أفريقيا، على أن يأخذ في الاعتبار التام تقريره المقدم في عام ١٩٩٨[٥]؛

٢١ - **تقرر** مواصلة رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨؛

٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا مرحليا عن تنفيذ هذا القرار.